

Distr.
GENERAL

UNEP/FAO/PIC/INC.1/3

8 December 1995

ARABIC

Original: ENGLISH

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



UNEP



منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي
ملزم قانونا لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن
علم على مواد كيميائية خطيرة معينة ومبيدات
الآفات المتداولة في التجارة الدولية

الدورة الأولى

بروكسل، ١١-١٥ آذار/مارس ١٩٩٦

تعليقات على العناصر الممكن إدراجها في صك دولي ملزم
قانونا لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على بعض
المواد الكيميائية الخطرة ومبيدات الآفات المتداولة في التجارة
الدولية كما حددها الفريق العامل المخصص

مذكرة مقدمة من الأمانة

مقدمة

١- في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، أرسل المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة رسالة إلى جميع الحكومات واللجنة الأوروبية تدعوهم إلى تقديم تعليقاتهم عن العناصر الممكنة التي يمكن إدراجها في صك دولي ملزم قانونا لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على بعض المواد الكيميائية الخطرة ومبيدات الآفات المتداولة في التجارة الدولية (يشار إليه فيما بعد بصك الموافقة المسبقة عن علم في هذه الوثيقة) التي حددها فريق الخبراء العامل المخصص بشأن تنفيذ مبادئ لندن التوجيهية المعدلة وفريق المهمة الذي أنشأه الفريق العامل (انظر الوثيقة UNEP/PIC/WG.1/4/5، المرفق). وبحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قدمت الحكومات التالية واللجنة الأوروبية ردودها:

استراليا وبلغاريا وكندا والرأس الأخضر وكولومبيا وكرواتيا وقبرص والجمهورية التشيكية وغامبيا وغينيا والكويت وماليزيا وهولندا والفلبين وجمهورية كوريا وسانت فنسنت وغرينادين وسنغافورة وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا والسويد وسويسرا وتايلند وأوغندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوغورواي وزامبيا.

020296

NA.95-5766

٢- وتوجز هذه المذكرة التعليقات والآراء التي تم الإعراب عنها في الردود الواردة مع التركيز على بعض القضايا التي حددها اجتماع مشاوره غير رسمي للنظر في القضايا الرئيسية المتعلقة بوضع صك الموافقة المسبقة عن علم الذي عقده برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (انظر الوثيقة UNEP/PIC/CONS.5/3). وينبغي ملاحظة أن عددا من الحكومات، دون تقديم تعليقات محددة، حددت العناصر لصك الموافقة المسبقة عن علم الوارد في مرفق الوثيقة UNEP/PIC/WG.1/4/5 باعتباره أساسا كافيا للنظر في أحكام صك الموافقة المسبقة عن علم.

أولا - الآراء العامة بشأن صك الموافقة المسبقة عن علم

٣- تعليقا على الأهداف والعناصر الممكنة الأخرى التي يمكن إدراجها في صك الموافقة المسبقة عن علم، أعرب عدد من الحكومات عن الرأي بشأن كيفية تحديد إطار عمل الصك ومكوناته. وبالنسبة لإجراء الموافقة المسبقة عن علم، كان هناك رأيان:

- ينبغي أن يكون الإجراء الطوعي الحالي للموافقة المسبقة عن علم كما ورد في مبادئ لندن التوجيهية المعدلة لتبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية في التجارة الدولية ومدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها هو الأساس؛

- قد تكون هناك تغييرات عن إجراء الطوعي الحالي للموافقة المسبقة عن علم إذا دلت الخبرة في تنفيذه إلى الحاجة إليها.

٤- وبالإضافة إلى النظر في تشغيل إجراء الموافقة المسبقة عن علم، أشارت التعليقات إلى الحاجة للنظر بعناية فيما يلي:

- التدابير الوطنية التي يتخذها كل طرف لضمان التنفيذ الفعال لإجراء الموافقة المسبقة عن علم (مثل تعزيز القوانين والتدابير الناظمة والمؤسسات ذات العلاقة)؛

- الإجراءات الدولية التي تنفذها الأطراف مجتمعة لضمان الامتثال لأحكام صك الموافقة المسبقة عن علم (مثل المساعدة التقنية والالية المالية وتدابير الامتثال) أو الاضطلاع بتدابير إضافية (مثل إخطار الصادرات)؛

- الترتيبات المؤسسية (مثل مؤتمر الأطراف وأمانة صك الموافقة المسبقة عن علم).

٥- واقترحت التعليقات أيضا أن يؤخذ ما يلي في عين الاعتبار:

- الحالات الخاصة للبلدان النامية مثل الافتقار إلى القدرات الكافية والقدرات على إدارة المواد الكيميائية بأمان أو الرقابة على التجارة الدولية أو الحاجة لاستخدام بعض المواد الكيميائية الخطرة المحظورة أو المقيدة بشدة في بلدان أخرى، من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- الحاجة إلى تجنب تداخل النطاق مع الصكوك الملزمة قانوناً الحالية؛
- مبادئ الغات/وقواعد منظمة التجارة العالمية.

ثانياً - النطاق

المواد الكيميائية المحظورة أو المقيدة بشدة

٦- أعربت حكومات كثيرة عن آرائها المتعلقة بنطاق صك الموافقة المسبقة عن علم. وذكرت حكومات عديدة أنه ينبغي أن تتضمن تدابير ناظمة محلية المواد الكيميائية المحظورة أو المقيدة بشدة لأسباب صحية وبيئية. وينبغي على الصك أن يشمل كل من مبيدات الآفات والمواد الكيميائية الصناعية. وينبغي إيلاء العناية إلى تعريف المواد الكيميائية "المحظورة" أو "المقيدة بشدة".

مركبات مبيدات الآفات الخطرة

٧- أكدت حكومات عديدة على وجوب أن يشمل صك الموافقة المسبقة عن علم مركبات مبيدات الآفات الخطرة التي تسبب مشاكل بيئية تحت أوضاع استخدامها في البلدان التي لا تتوفر لديها بنية أساسية كافية. ومن ناحية أخرى، تم الإعراب عن الرأي بأن النص على حكم يتعلق "بمركبات مبيدات الآفات الخطرة" يبدو سطحيًا، طالما أن المواد الكيميائية التي يشملها صك الموافقة المسبقة عن علم سيجري تحديدها في النهاية في قائمة توجد في مرفق.

المواد الكيميائية الصناعية التي قد تسبب مشاكل صحية و/أو بيئية تحت أوضاع استخدام في بلدان لا تتوفر لديها بنية أساسية كافية

٨- كانت هناك آراء مؤيدة ومعارضة لموضوع المواد الكيميائية الصناعية التي قد تسبب مشاكل صحية و/أو بيئية. وكان الجدل في هذا الصدد كما يلي:

المؤيدون: دعم إدراجها نظرا لأن البلدان النامية قد لا تتوفر لديها بنية أساسية كافية لتتناول مثل هذه المشاكل. وفي مثل هذه الحالة، قد يكون من الضروري وضع معايير لتحديد المواد الكيميائية الصناعية.

المعارضون: معارضة إدراج هذه المواد الكيميائية نظرا لأن التأكيد ينبغي أن يكون على التصدي للمخاطر غير المعقولة بدلا من المخاطر التي تتضمنها. وفي إطار المواد الكيميائية الصناعية، لا يمكن افتراض التعرض بسبب عدم وجود نطاق واسع للإطلاق المتعمد كما هي الحالة مع مبيدات الآفات.

مبيدات الآفات غير المسجلة

٩- كان أحد الآراء أنه من الممكن إدراج مبيدات الآفات غير المسجلة في نطاق الصك بناء على إخطار باتخاذ قرارات يتعلق بالحظر أو التقييد بشدة المحلي لتلك المواد الكيميائية.

١٠- وقد تمت الإشارة إلى أن إدراج مبيدات الآفات في نطاق الصك سيتطلب تعريفاً لـ "نظام تسجيل متطور جداً".

المواد الكيميائية التي لا تستخدم في بلد التصنيع/المواد الكيميائية غير المسجلة (من غير مبيدات الآفات)

١١- كان هناك تأييداً وكذلك معارضة لاقتراح بإدراج المواد الكيميائية الصناعية التي لا تستخدم في بلد التصنيع لأسباب صحية أو بيئية.

١٢- وكان هناك رأي بأن المواد الكيميائية المحظورة أو المقيدة بشدة فعلا والتي لم تسجل في بلد التصنيع لأسباب بيئية وصحية ينبغي إدراجها في إجراء الموافقة المسبقة عن علم. وذكر أن هذه المسألة يمكن حلها جزئياً عن طريق التوسع في تعريف "المحظور" ليشمل الرصد الحكومي للتسجيل أو الانسحاب الطوعي لطلب التسجيل.

قائمة المواد الكيميائية الخاضعة لإجراء الموافقة المسبقة عن علم

١٣- قدم عدد من الحكومات، مفترضة تجميع قائمة بالمواد الكيميائية الخاضعة لإجراء الموافقة المسبقة عن علم (يشار إليها في هذه الوثيقة بقائمة الموافقة المسبقة عن علم) التعليقات التالية:

- ينبغي أن يظل الإخطار بالحظر أو التقييد بشدة المحلي بداية إدراج المواد الكيميائية في إجراء الموافقة المسبقة عن علم؛

- يجوز النص في صك الموافقة المسبقة عن علم على إجراءات محددة لتسمية والتوصية بإدراج مواد كيميائية أو حذفها من قائمة الموافقة المسبقة عن علم؛
- ينبغي أن تكون قائمة الموافقة المسبقة عن علم:
 - متوتحة بدلا من قصرها على فئات استخدام نهائي معينة (مثل المواد الكيميائية الصناعية)؛
 - الحفاظ على الحد الأدنى للمواد الكيميائية الخطرة المستهدفة بصورة خاصة والتي تم تنظيمها على نحو صارم؛
 - استكمالها بصورة مستمرة دون مرورها بخطوات إدارية مطلوبة للتصديق على تعديلها.

١٤- وتم الإعراب عن رأي بوجوب قصر قائمة الموافقة المسبقة عن علم على المواد الكيميائية التي تم إعداد وثيقة توجيهية بشأنها طالما قد يكون هناك تأخير في إعدادها وتوزيعها عقب الإخطار باتخاذ إجراء رقابة.

المواد الكيميائية الخطرة

١٥- عارض عدد من الحكومات التوسع في نطاق إدراج المواد الكيميائية الخطرة التي لا تسبب أخطارا مهمة تحت الأوضاع العادية للاستخدام، معتقدة أن إجراء الموافقة المسبقة عن علم ينبغي أن يستهدف فقط مواد كيميائية محددة تسبب مشاكل صحية و/أو بيئية على أساس الإخطار باتخاذ إجراء رقابة وطني. وإذا أدرجت جميع المواد الكيميائية، من غير المحظورة والمقيدة بشدة ولكن من المحتمل أن تسبب مشاكل صحية أو بيئية، في إجراء الموافقة المسبقة، فإن قائمة الموافقة المسبقة ستصبح مليئة بأعداد لا معنى لها.

النفايات الكيميائية

١٦- أكدت حكومات كثيرة على عدم إدراج النفايات الكيميائية في نطاق صك الموافقة المسبقة عن علم، نظرا لأن اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود تصدت بما فيه الكفاية لمشكلة النفايات الكيميائية. ولا ينبغي خلق نظم تتسم بالتداخل والازدواجية. وكان هناك اقتراح يستثني بوضوح النفايات التي تشملها اتفاقية بازل.

١٧- ومن ناحية أخرى، اقترحت حكومة إدراج كل من النفايات الكيميائية والمواد الكيميائية الخطرة في نطاق الصك.

١٨- وكان هناك اقتراح بوضع تعريف محدد للمواد والمستحضرات في التجارة للتصدي لمشكلة النفايات الكيميائية التي يجري الاتجار فيها باعتبارها منتجات متكررة. وقد يكون من الضروري التصدي للمشاكل المحتملة التي يسببها الافتقار إلى تصور واضح للحدود بين النظام الذي يحكم نقل النفايات الخطرة عبر الحدود بمقتضى اتفاقية بازل وإجراء الموافقة المسبقة عن علم الذي يحكم المواد الكيميائية المتداولة في التجارة الدولية.

تبادل المعلومات العامة

١٩- تناولت حكومات عديدة بالتأييد والمعارضة حكم يتعلق بتبادل المعلومات العامة مقدمة الأسباب التالية:

المؤيدون: إن تبادل المعلومات بشأن السلامة الكيميائية تضمن بصورة عامة التنفيذ الفعال لإجراء الموافقة المسبقة عن علم.

المعارضون: ليست هناك حاجة للنظر في المواد الكيميائية غير المؤهلة لإدراجها في إجراء الموافقة المسبقة وذلك في نطاق صك الموافقة المسبقة عن علم. ونظرا لأن تبادل المعلومات العامة يتضمن مجالا واسعا من المسائل الشائكة للتفاصيل التقنية الواسعة، لا يمكن تناولها على نحو شامل في الصك.

الآراء بشأن حظر استخدام أو القضاء التدريجي على المواد الكيميائية الخطرة

٢٠- وفيما يتعلق بمقترح بوضع أحكام لحظر استخدام أو القضاء التدريجي على المواد الكيميائية الخطرة التي ينبغي إدراجها، يمكن إيجاز تعليقات حكومات عديدة بصورة عامة كما يلي:

المؤيدون: تأييد الرأي الذي يشير إلى الحق السيادي للدول بحظر الاستيراد والاستخدام والتخلص من المواد الكيميائية الخطرة. فإذا تم إقرار هذا الخيار، فينبغي النظر في بعض المواد الكيميائية السامة جدا التي تؤثر على الإنسان والبيئة.

المعارضون: معارضة إدراج مثل هذه الأحكام في صك يتناول إجراء الموافقة المسبقة عن علم. وقد يكون من الأبسط وأقل تعارضا عدم استخدام أحكام الحظر، ولكن يمكن النظر في هذه القضية بالنسبة لإمكانية وضع بروتوكول في المستقبل.

ثالثا - الاستثناءات

المواد الكيميائية المستوردة لأغراض البحث أو التحليل

٢١- فيما يتعلق باستثناء المواد الكيميائية المستوردة لأغراض البحث أو التحليل، تم الاقتراح بوجوب وضع تدابير معينة لتجنب إساءة الاستعمال لهذا الاستثناء. ولتوضيح عبارة "كميات للبحوث أو التحليل المحتمل أن يكون لها تأثير على البيئة أو الصحة البشرية"، كان هناك اقتراح بتعريف عبارة "المشاكل الصحية والبيئية"، ومن ثم كان هناك اعتراض على وضع مثل هذا التعريف.

المواد الكيميائية المستوردة للاستعمال الشخصي أو المنزلي

٢٢- وفيما يتعلق باستثناء المواد الكيميائية المستوردة للاستعمال الشخصي أو المنزلي بكميات معقولة لهذه الاستعمالات، كان هناك رأي بأن هذه الكميات تحتاج إلى مزيد من التعريف. وكان هناك اقتراح باستثناء لبعض الاستثناءات مثل المواد الكيميائية بسبب أن الكميات الصغيرة لبعض المواد الكيميائية قد تسبب ضررا خطيرا على الصحة البشرية والبيئة؛ وهناك افتقار في توضيح التحقق لمثل هذه الأغراض، وهناك إمكانية لاستيراد مواد كيميائية محظورة متكررة للاستعمال الشخصي.

المواد الكيميائية البيطرية

٢٣- بينما اعتبرت المواد الكيميائية البيطرية من الواجب إدراجها في إجراء الموافقة المسبقة عن علم، لأن هناك إمكانية لوجود آثار ضارة على البيئة لهذه المواد الكيميائية، أعرب رأي آخر أن المواد الكيميائية البيطرية ينبغي استثنائها من إجراء الموافقة المسبقة عن علم، لأنها متضمنة حاليا بناء على الأنظمة الحالية.

مستحضرات التجميل

٢٤- كان هناك تأييد ومعارضة لاستثناء مستحضرات التجميل من نطاق صك الموافقة المسبقة عن علم.

الحد الأقصى

٢٥- كان هناك اقتراح بوضع حد أقصى للكميات التي تنطبق عليها الاستثناءات.

رابعاً - التعاريف

٢٦- بالإضافة إلى المصطلحات الواردة في مرفق الوثيقة UNEP/PIC/WG.1/4/5 كان هناك مقترح بإضافة مصطلحات لتعريفها. وقد تشمل: المنتج الكيميائي، المادة الصيدلانية، المادة الكيميائية القديمة، التسجيل، النفايات الخطرة. وتم الإعراب عن الرأي بأن تعريف "المنتج الكيميائي" نظراً لأنه يتناقض مع "النفايات الكيميائية" من المحتمل أن يكون صعباً وينبغي الاضطلاع به في مشاوره مغلقة مع منظمات دولية أخرى.

خامساً - الالتزامات العامة

٢٧- تم الإعراب عن الرأي بأن بعض العناصر المتعلقة بالالتزامات العامة ليس لها إشارة مباشرة لمبادئ لندن التوجيهية المعدلة، ولكن هذه العناصر يمكن أن تكون ضرورية لتعزيز صك الموافقة المسبقة عن علم.

٢٨- وعند تقديم المقترحات المتعلقة بالالتزامات العامة، أثيرت النقاط التالية:

- ينبغي التأكيد على أهمية المعلومات بشأن الاستبدالات الفعالة أو السليمة بيئياً لحماية الصحة البشرية والبيئة؛
- إن من الضروري دعم البنيات الأساسية والمؤسسات الوطنية في كل من البلدان المستوردة والمصدرة المتعلقة بمبيدات الآفات، مع الأخذ في عين الاعتبار الكامل مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها؛
- عند النظر في تشجيع الاتفاقات الطوعية ومبادرات الصناعة ينبغي التركيز على دعم تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم.

الوصول إلى المعلومات

٢٩- تم الإعراب عن آراء مختلفة تؤيد وتعارض أحكام تتعلق بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في قائمة الموافقة المسبقة عن علم.

سادساً- إجراء الموافقة المسبقة عن علم

٣٠- وفيما يتعلق بتشغيل إجراء الموافقة المسبقة عن علم الإجباري، تم النظر في النقاط التالية:

- وجود عدد مناسب من السلطات الوطنية المعينة لكل طرف؛
- التعاون الممكن بين الأطراف وأمانة صك الموافقة المسبقة عن علم في وضع الوثائق التوجيهية؛
- وفيما يتعلق بقرارات الصادرات:
 - ينبغي أن تشير استمارة الرد بالاستيراد إلى شروط الاستخدام التي تنطبق عليها قرارات الاستيراد؛
 - ينبغي تحديد ترتيبات تبادل المعلومات بين الأمانة والأطراف بوضوح للتمكن من تدفق المعلومات؛
 - من الضروري ضمان نقل التكنولوجيا المناسبة والموارد إلى البلدان النامية لتمكينها من اتخاذ قرارات تمتثل بالأحكام المتعلقة بالواردات ذات العلاقة؛
 - ينبغي النظر في إتاحة فترة مناسبة وواقعية لاتخاذ قرارات الواردات؛
 - من الأهمية بمكان ضمان أن أحكام اتخاذ قرارات الاستيراد تتماشى مع أحكام الغات؛
- وفيما يتعلق بالوضع الراهن، ينبغي الحصول على موافقة واضحة من طرف الاستيراد فيما يتعلق بمبيدات الآفات؛
- وفيما يتعلق بالتدابير الوطنية في البلدان المصدرة: السماح للأطراف بخيارات للامتثال دون اللجوء إلى لوائح، مثلا من خلال مذكرة تفاهم بين الحكومة والصناعة؛
- وفيما يتعلق بالتدابير الوطنية المتخذة من قبل البلدان المستوردة: النظر في التناقض الممكن مع مبادئ الغات.

الاستئناف

- ٣٦- بشأن موضوع الاستئناف المتعلق بالمواد الكيميائية الواردة في قائمة الموافقة المسبقة عن علم، يمكن تقسيم تعليقات الحكومات إلى مؤيدين ومعارضين كما يلي:

المؤيدون: توفير آلية لإزالة مادة كيميائية من قائمة الموافقة المسبقة عن علم، على أساس الإجراء الطوعي الحالي للموافقة المسبقة عن علم. وقد يتطلب هذا الرجوع إلى الحكومات التي اتخذت قرارا بحظر المادة الكيميائية قيد النظر لإعادة تقييمه والنظر فيه وعلى أي حال ينبغي تنسيق التشريع الوطني بناءً على ذلك. وينبغي وضع طرائق لإعادة التقييم المنتظم للمواد الكيميائية بناءً على البيانات العلمية الجديدة.

المعارضون: إن استئناف وضع مادة كيميائية بموجب إجراء الموافقة المسبقة عن علم طبقاً لإخطار وطني يعتبر غير ملائم.

تطبيق الموافقة المسبقة عن علم على جميع المصادر

٣٢- تم الإعراب عن الرأي بأن مبدأ الموافقة المسبقة عن علم يجب أن ينطبق على جميع مصادر التوريد وذلك لضمان فاعلية إجراء الموافقة المسبقة عن علم الإجمالي.

دولة العبور

٣٣- كان هناك اقتراح بأنه بالإضافة إلى دول التصدير والاستيراد ينبغي النظر في تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على دولة العبور.

سابعاً - إخطار الصادرات

٣٤- اعتبرت حكومات عديدة، عند تأييدها لوضع أحكام تتعلق بإخطار الصادرات، بأن إخطار الصادرات سيدعم فاعلية إجراء الموافقة المسبقة عن علم. وفي هذا الصدد، يمكن الحصول على المعلومات من خبرة الاتحاد الأوروبي في تطبيق لائحة المجلس (الاتحاد الاقتصادي الأوروبي) 2455/92 المتعلقة بصادرات وواردات بعض المواد الكيميائية الخطرة. إن المعلومات بشأن كميات المواد الكيميائية واسم وعنوان المصدر ينبغي إدراجها في إخطار الصادرات.

ثامناً- البيانات السرية

٣٥- فيما يتعلق بالبيانات السرية، كان هناك مقترح بوضع معايير لتحديد البيانات غير السرية مع أخذ السياسات الوطنية ذات الصلة في عين الاعتبار.

تاسعا- التصنيف والتعبئة ووضع البطاقات

٣٦- قدمت حكومات عديدة تعليقات عن هذا الموضوع كما يلي:

المؤيدون: الاقتراح بوضع أحكام تتعلق بالتصنيف والتعبئة ووضع البطاقات المنسق للمواد الكيميائية الواردة في قائمة الموافقة المسبقة عن علم. واقترح رأي آخر وضع أحكام تحكم وضع البطاقات لهذه المواد الكيميائية. وينبغي أن تضمن هذه التدابير رقابة أفضل على تلك المواد الكيميائية ولا سيما عند نقطة الدخول في البلدان المستوردة.

المعارضون: بالرغم من أن التصنيف والتعبئة ووضع البطاقات ترتبط بارتباط وثيق ومفيد بإجراء الموافقة المسبقة عن علم إلا أنها جزء من عملية تبادل المعلومات أكثر منها بإجراء الموافقة المسبقة عن علم وينبغي النظر فيها في نطاق خارج صك الموافقة المسبقة عن علم.

عاشرا- تدابير الرصد والامتثال

٣٧- كانت الآراء بشأن موضوع تدابير الرصد والامتثال تقع في إطار الخيارات الثلاثة التالية كما عرضت في مرفق الوثيقة UNEP/PIC/WG.1/4/5:

- تأجيل اتخاذ أي قرار يتعلق بالإجراءات والآليات المؤسسية لتحديد عدم الامتثال ومعاملة الأطراف التي وجد عدم امتثالها إلى الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف؛
- وضع أحكام محددة تحكم جوانب مثل الرصد وإجراءات الإبلاغ. ويجوز وضع إجراءات وآليات مؤسسية لتحديد عدم الامتثال بأحكام الصك ومعاملة الأطراف التي وجد أنها لا تمتثل؛
- وضع التزامات للأطراف لاتخاذ إجراءات ملائمة قانونية وإدارية في حالة انتهاك أحكام الصك.

حادي عشر- المسؤولية والتعويض

٣٨- تم الإعراب عن الرأي بأن قضايا المسؤولية والتعويض ينبغي أن ينظر فيها مؤتمر الأطراف. ومن الضروري توضيح نطاق ونوع المسؤولية المتوخاة.

ثاني عشر- المساعدة التقنية

٣٩- قدمت حكومات كثيرة تعليقات تدعم إدراج أحكام تتعلق بالمساعدة التقنية مع أو دون قائمة إشارية بفئات المساعدة التقنية. وكان هناك اقتراح بالاعتماد على الخبرة المكتسبة في تنفيذ الآلية المالية لبروتوكول مونتريال والقائمة الإشارية للمساعدة التقنية التي تتطلب توضيحا أكثر فيما بعد.

٤٠- حددت حكومات عدد من البلدان النامية النقاط التالية للنظر فيها:

- آثار التطبيق الإجباري لإجراء الموافقة المسبقة عن علم على البلدان النامية وحاجة البلدان النامية للوصول السهل إلى المساعدة التقنية؛
- الحاجة إلى إنشاء أو تحسين وسائل وسبل الرقابة على الواردات من المواد الكيميائية في البلدان النامية؛
- الحاجة لتحديد البدائل التي يمكن توفيرها والسليمة؛
- الحاجة إلى تشجيع الرصد والتحليل البيئيين؛
- المساعدة في الدعم القانوني والمؤسسي ولا سيما في البلدان التي لا تتوفر فيها تشريعات وطنية كافية خاصة بالمواد الكيميائية؛
- الحاجة إلى التدريب والمساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية ولا سيما لتقييم المخاطر وتقييم المواد الكيميائية البديلة الخاضعة لإجراء الموافقة المسبقة عن علم؛
- دعم المعاهد الإقليمية للبحوث والمعاهد التقنية لمساعدة البلدان النامية في تعزيز برامجها الكيميائية الوطنية.

آلية غرفة المقاصة

٤١- اقترحت حكومات عديدة أن يعيّن مؤتمر الأطراف في أول اجتماع له منظمة أو منظمات دولية مختصة للاضطلاع بوظائف آلية غرفة مقاصة لتشجيع وتيسير المساعدة التقنية. فإن منظمة دولية مختصة وحيدة ذات أمانة كفؤة ولديها مصادر تقنية مناسبة قادرة على تنفيذ وظائف آلية غرفة المقاصة. وقد تكون

أمانة صك الموافقة المسبقة عن علم جهة اتصال مناسبة للأنشطة التي يضطلع بها بناء على صك الموافقة المسبقة عن علم.

ثالث عشر- العلاقة مع غير الأطراف

٤٧- طبقاً لأحد الآراء، إن من الحيوي أن تكون القرارات بشأن الواردات واستخدام المواد الكيميائية التي تطبق على جميع مصادر الواردات، وليس فقط على المصادر في البلدان الأطراف في صك الموافقة المسبقة عن علم.

الرقابة على التجارة مع غير الأطراف

٤٢- اختلفت الآراء فيما يتعلق بالرقابة على التجارة مع غير الأطراف كما يلي:

- نظراً لتعدد الموضوع، ينبغي القيام بدراسة عميقة لهذه القضية قبل اتخاذ طرائق تتعلق بغير الأطراف في فريق دراسة؛
- الحد من التجارة مع غير الأطراف؛
- ينبغي أن توفر أي رقابة على التجارة فترة سماح قبل التنفيذ؛
- السماح بالتجارة مع غير الأطراف طالما غير الأطراف توافق على الالتزام بإجراء الموافقة المسبقة عن علم والشروط الواردة في الإجراء.

رابع عشر- العلاقة في نطاق الصكوك الأخرى

٤٤- تمت الإشارة إلى أن أي تداخل مع الصكوك الحالية مثل المتعلقة بالنفايات (انظر الفقرات من ١٦ إلى ١٨ أعلاه)، واستنفاد الأوزون (بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون) التي تنص على مواد محظورة والمخدرات ينبغي تجنبها.

قواعد وتدابير التجارة الدولية

٤٥- أشارت حكومات عديدة إلى الحاجة لأن تؤخذ في الاعتبار الكامل الحقوق والالتزامات ذات العلاقة بمقتضى قواعد/منظمة التجارة العالمية وكذلك أهداف صك الموافقة المسبقة عن علم. ويمكن إجراء مزيد من الدراسة لتدابير الرقابة التجارية، مثل المتعلقة برقابة الجمارك الفعالة.

خامس عشر- الترتيبات المؤسسية

مؤتمر الأطراف

٤٦- فيما يتعلق بوظائف مؤتمر الأطراف، تم الإعراب عن الرأي بأن قيام مؤتمر الأطراف بإجراء تعديلات على قائمة الموافقة المسبقة عن علم تبدو غير ملائمة. إن التعديل على قائمة الموافقة المسبقة عن علم كان في الأصل ناتجا عن عملية الموافقة المسبقة عن علم ذاتها. ومع ذلك، ولاعتماد مرفقات جديدة أو جداول والتوسع في إجراء الموافقة المسبقة عن علم في نفس الوقت، يعتبر اتخاذ قرار من مؤتمر الأطراف ملائما.

الأمانة

٤٧- قدم عدد من الحكومات تعليقات على الترتيبات المؤسسية والوظائف والطرائق المؤقتة لأمانة صك الموافقة المسبقة عن علم كما يلي:

- فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية كان هناك رأيان:
 - يحدد على نحو خاص برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة كمنظمتين محتملتين للاضطلاع بوظائف أمانة الصك؛
 - ودون تحديد للمنظمتين، أشير فقط إلى "منظمة مختصة" يتوفر لديها موظفين أكفاء ووسائل مناسبة للقيام بوظائف الأمانة خلال الفترة المؤقتة وأن يقوم مؤتمر الطرف في أول اجتماع له بتعيين المنظمة؛
- قد تشمل وظائف الأمانة ضمان تشجيع الاتصالات بين الأطراف وتجميع البيانات ذات الصلة والاحتفاظ بسجل يتعلق بعدم الامتثال ونشر إحصائيات منتظمة تتعلق بالتجارة الدولية في المواد الكيميائية الواردة في قائمة الموافقة المسبقة عن علم.

سادس عشر- القضايا المالية

٤٨- دعت أجد الآراء إلى الاحتفاظ بالحد الأدنى للتكاليف الإدارية لتشغيل صك الموافقة المسبقة عن علم لتشجيع أوسع مشاركة ممكنة.

٤٩- وكان هناك رأيان أحدهما معارض والآخر مؤيد يتعلق بإنشاء آلية مالية جديدة:

المؤيدون: إن إنشاء آلية مالية مستقلة تبدو أفضل الطرق فاعلية نحو بناء القدرات لإدارة المواد الكيميائية وتنفيذ إجراء الموافقة المسبقة عن علم. وينبغي ربطها بوظائف غرفة المقاصة:

المعارضون: ينبغي استخدام الآليات المالية الحالية لضمان أوسع مشاركة ممكنة من الدول في صك الموافقة المسبقة عن علم.

سابع عشر- قضايا أخرى

الديباجة

٥٠- أثرت النقاط التالية من بين التعليقات والمقترحات بشأن الديباجة:

- التركيز على قضايا محددة تتعلق بصك الموافقة المسبقة عن علم وتجنب الإشارات إلى المبادئ العامة؛
- تحديد مسؤولية الدول التي قد تسبب أنشطتها مشاكل بيئية عبر الحدود ولا سيما مسؤولية الدول المصدرة لمادة كيميائية بتوفير معلومات تتعلق بالمادة الكيميائية إلى دولة الواردات؛
- التأكيد على أهمية تبادل المعلومات بشأن البدائل السليمة بينا للمواد الكيميائية المحظورة والمقيدة بشدة والبدائل المفضلة بينا لإنتاج الأغذية وتكنولوجيات إدارة الآفات؛
- التسليم بعدم كفاية قدرات البلدان النامية بما في ذلك الموارد المالية والأهمية الأساسية للتعاون الدولي بما في ذلك التعاون الإقليمي، في تقديم المساعدة التقنية لتعزيز الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية؛
- الإشارة إلى الأحكام/المبادئ ذات العلاقة بالصكوك القانونية الدولية في علاقتها بصك الموافقة المسبقة عن علم؛
- ملاحظة سيادة الدول عند اعتماد تدابير ناظمة صارمة من غير المتفق عليها على المستوى الدولي؛

- ملاحظة الحاجة إلى اتخاذ إجراء دولي لوضع المنتجات السامة والخطرة تحت رقابة صارمة أكثر؛
- توحيد الفقرات التي تتناول نفس القضايا أو القضايا المشابهة.

اعتماد وتعديل المرفقات

٥٦- أعرب عن الرأي بأن عملية الاعتماد المبسطة والتعديل على المرفقات قد تكون مناسبة بالنسبة للمرفقات المتعلقة بإدارة المعلومات والمسائل الإجرائية البيروقراطية مثل استمارات الإخطار/الرد وصياغة إجراءات اللوائح التوجيهية. إن وضع عملية التعديل المبسطة هذه ستكون مناسبة فقط للمرفقات التقنية. أما تعديل مرفقات غير تقنية فينبغي أن ينظر فيها مؤتمر الأطراف ويمكن أن تعتمد بواسطة اتفاق الآراء أو ثلثي الأغلبية المصوتة.

المرفقات

٥٧- لقد تمت الإشارة إلى أن المرفقات يجب أن تتضمن: استمارة للمعلومات المتعلقة بالتصدير وخريطة تتبع لإجراء الموافقة المسبقة عن علم، وإجراء لحذف مادة كيميائية في الموافقة المسبقة عن علم وطرائق الاستئناف.